

ثمنا صدور قرار تعديل رواتب الأكاديميين.. نواب:

قرار سمو رئيس الوزراء مكسب للقطاع الأكاديمي



ابتسام هجرس



عيسى القاضي



عدنان المالكي



سوسن تقوي

ثمنت عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي صدور قرار من سمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بشأن جدول درجات ورواتب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وقالت تقوي ان هذا القرار يعتبر مكسبا كبيرا للقطاع الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الحكومية في البحرين، وهو من المحفزات لتقدير الكفاءات الوطنية العلمية.

وقدمت تقوي الشكر والتقدير الى سمو رئيس الوزراء على تلمسه احتياجات أبنائه من العاملين في القطاع الأكاديمي الحكومي، وأن هذا القرار هو استجابة مباشرة وفورية من سموه لما سبق وأن صرح به النواب حول ضرورة التعجيل في تحسين الأوضاع المالية للعاملين في المجال الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وذكرت تقوي أن البحرين وفي ضوء هذا القرار الحكيم من سمو رئيس الوزراء فإنها تضاعف من الامتيازات التي يتقاضاها الأكاديميين وبحيث تولي الكفاءات العلمية والنخب الأكاديمية أولوية واهتماما أكبر، وأن هذا القرار يعتبر تكريما للأكاديمي المنخرط في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وقالت تقوي ان مؤسسات التعليم العالي الحكومية المستفيدة من صدور قرار سمو رئيس الوزراء وعلى رأسها جامعة البحرين التي تعتبر من أفضل المؤسسات الأكاديمية التي خرّجت كوكبة من الكوادر الوطنية البحرينية في مختلف الميادين.

ورأت تقوي أن قرار سمو رئيس الوزراء هو دعم مالي يضاف للدعم المعنوي المستمر الذي يحظى به القطاع الأكاديمي باستمرار. كما توجه النائب عدنان المالكي بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان رئيس حفظه الله، على قراره رقم (26) لسنة 2013م بشأن زيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس بجامعة البحرين ومؤسسات التعليم العالي، وصراف الزيادة بأثر رجعي من 1 يناير 2013.

وقال المالكي إن قرار سمو رئيس الوزراء أُلجج صدور الأكاديميين، حيث تم فيه مراعاة أن يكون راتب الأستاذ الجامعي (البروفيسور) يماثل راتب وكيل الوزارة، وراتب الأستاذ المشارك يماثل راتب وكيل الوزارة المساعد، وراتب الأستاذ المساعد يماثل راتب مدير الإدارة. كما تضمن القرار، وفقاً لما نشر بالصحف المحلية، تعديل بقية الوظائف

في مؤسسات التعليم العالي الحكومية لتتماثل رواتب نظرائهم في مختلف الدرجات الوظيفية العالية في الحكومة.

وطالب المالكي بضرورة أن يتضمن القرار جميع الموظفين الإداريين بجامعة البحرين ومؤسسات التعليم العالي، حتى لا يشعروا بالغب والتميز، فهم مشاركون في العملية التعليمية المتميزة بمؤسسات التعليم العالي، ولهم دور كبير في الرقي بها، والأكثر من ذلك تم استثنائهم من الزيادة التي حدثت في 2011م وشملت جميع الموظفين الحكوميين.

كما طالب المالكي بزيادة رواتب جميع البحرينيين، وفقاً لما طرحه النواب، أسوة بزيادة رواتب الأكاديميين، فالموظفون البحرينيون في مختلف المجالات يستحقون الزيادة، نظير جهودهم، والأمل لازال معقوداً على الحكومة الموقرة.

وأكد المالكي أننا نتمسكون بموقفنا في زيادة الرواتب بنسبة 15٪، وزيادة رواتب المتقاعدين بمقدار 150 ديناراً شهرياً لكل متقاعد، مع باقي المطالب، خاصة تعديل الشرائح المستحقة لعلو الغلاء.

من جهته أشاد رئيس لجنة الخدمات النائب عباس الماضي بالموقف الإنساني والأبوية لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر وشمول رعايته الكريمة وإصدار قراره السامي بتحمل تكاليف علاج وإرسال البنت المريضة للخارج وهي في عمر الزهور وتعاين من وجود ماء في الرأس مما يؤثر على نظرها بشكل مستمر وتعرض الى حالات اغماء مفاجئة.

وأضاف الماضي بأن وقفة سمو رئيس

الوطن بإخلاص وفي أقصى الظروف لذا فهم يستحقون الزيادة.

وشكرت هجرس رئيس الوزراء على قراره مطالبةً بالمزيد من الإصلاحات على هذا القطاع التعليمي الهام تحقيقاً لمزيد من المكتسبات المشروعة للموظفين الإداريين والأكاديميين، فجامعة البحرين لديها حوالي 1200 موظف من الإداريين الذين لم يحصلوا على زيادة، كما أن موظفي معهد البحرين ذلك لم يستحقوا الزيادة التي منحت في عام 2011م لجميع موظفي القطاع الحكومي، فلماذا يتم استثنائهم حتى اليوم.

واختتمت هجرس تصريحها بالتأكيد على أن صوت السلطة التشريعية قد وصل صداها للحكومة الموقرة بعد العديد من المطالبات التي نادى بها تحت قبة البرلمان، مما يؤكد التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مضيفةً أننا في قمة سعادتني بأن أرى مطلب الشعب قد وصل إلى رئيس الوزراء الموقر من خلال السلطة التشريعية متمنية تحقيق مطلب الزيادة لهم لكي تكتمل الفرحة، مباركة في الوقت ذاته للأكاديميين الذين شملهم قرار رئيس الوزراء الداعم للنهضة التعليمية في المملكة.

وعبرت عضو لجنة المرافق العامة والبيئة النائب ابتسام عبدالرحمن هجرس عن بالغ شكرها لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، تبعاً للقرار الذي أصدره سموه (الثلاثاء) رقم (26) لسنة 2013، بشأن رواتب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية بأثر رجعي ابتداءً من يناير 2013، مؤكدة أنها طالبت ولا تزال تطالب بمنحهم الزيادة التي منحت لجميع موظفي الحكومة وقدرها 15٪ على رواتبهم وبأثر رجعي فهم خدموا

من جانبه طالب النائب عيسى القاضي الحكومة بالموافقة على زيادة رواتب الموظفين وأكد على أنه لن تمر ميزانية الدولة 2013-2014 من مجلس النواب إلا بإدراج زيادة الرواتب للمواطنين، حيث أن أغلب النواب متوافقون على الزيادة المرتقبة.

وقال القاضي أننا كعملة للشعب لا بد أن نواصل صوت المواطن البحريني الذي يعانى لتأمين لقمة العيش الكريمة ويعمل

في أعمال اجتماع امناء المجالس التشريعية الخليجية بمسقط زويد يؤكد أهمية تعزيز التعاون البرلماني الخليجي



جمال زويد

أكد القائم بأعمال الأمين العام لمجلس النواب جمال زويد أهمية الاجتماعات السنوية للأمناء العامين للمجالس التشريعية الخليجية في تعزيز التعاون البرلماني الخليجي وتنسيق المواقف على مستوى الأمانات العامة، معتبراً أن هذه الاجتماعات الدورية تعد دليلاً على التعاون المستمر وتبادل الخبرات، بما يسهم في تطوير العمل الإداري والأطر البشرية في الأمانات العامة، عبر تفعيل البرامج التدريبية المشتركة، وتبادل أساليب ووسائل هدفها الارتقاء بالعمل الوظيفي ومجارة التقنية الحديثة، ومواكبة متغيراتها بما يصب في دعم العمل البرلماني على اعتباره أحد ركائز الديمقراطية ومن أهم مقوماتها.

جاء ذلك في الكلمة التي القاها القائم بأعمال الأمين العام لمجلس النواب في حفل افتتاح أعمال الاجتماع السابع عشر للأمناء العامين لمجلس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي انعقدت في مسقط الأسبوع الماضي تحت رعاية كريمة من معالي الشيخ خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان الشقيقة.

وأشار زويد في كلمته إلى أهمية الاستفادة من خبرات البرلمانات الأخرى، وتفعيل ما يمكن تطبيقه من هذه الخبرات في الأمانات العامة للمجالس التشريعية الخليجية لرفع مستوى الأداء، مشيراً إلى إعداد الأمانة العامة لمجلس النواب لدراسة فنية بشأن مقترح إنشاء جهاز إداري مستقل لاجتماع الأمناء العامين والاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية، وذلك تنفيذاً لمرجات الاجتماع السادس عشر للأمناء العامين والذي عقد في مملكة

«تشريعية الشورى» تستعرض «التسجيل العقاري» وتؤكد سلامته من الناحية القانونية



جانبا من اجتماع تشريعية الشورى يوم أمس

أكدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى خلال اجتماعها أمس (الأربعاء) على السلامة من الناحيتين القانونية والدستورية لمشروع قانون التسجيل العقاري، المرافق للمرسوم الملكي رقم (84) لسنة 2012، ومشروع قانون بتعديل المادة (76) من قانون التسجيل العقاري الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979. (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).

كما اتخذت اللجنة القرار ذاته خلال استعراضها لمشروع قانون بالتصديق على اتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة باربادوس بشأن تجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيها يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل، تهديداً لمناقشة كلا مشروعين القانونيين لدى اللجان المختصة بالمجلس.

تعبيراً على الحادثة التي صدمت المجتمع البحريني.. الماضي:

لن نعفي أحداً من المسائلة الدستورية في حالة التساهل مع والدي الرضية

ولن يتوانى في تبيان الحقيقة واتخاذ الاجراء اللازم. وشدد الماضي بأنه يجب على وزارة الصحة عدم السماح لوالدتها بمزاولة عملها وهي في هذه الحالة لأنها أساساً تحتاج إلى علاج ورعاية طبية بسبب وضعها ومرضاها النفسي الذي تعاني منه.

وتساءل الماضي كيف لوزارة الصحة أن تسمح لطبيبة تعاني من المرض وهي لا تتمتع بكامل قواها العقلية والنفسية ويمكن أن تتسبب في إصابة أو مضاعفة أي حالة لمرضى تقوم بفحص أو يكون

تعبيراً على الحادثة التي صدمت المجتمع البحريني، أبدى النائب عباس الماضي رئيس لجنة الخدمات أسفه الشديد لما تعرضت له الطفلة الرضية من تعذيب جسدي على يد والديها أدى بها لإدخالها وحدة العناية المركزة للأطفال وهي الآن تحت رحمة الله وعمل أجهزة التنفس الصناعي.

وقال الماضي بأن هذا الموضوع حديث الساعة في البحرين وهو الآن في يد القضاء. ونحن لدينا قضاء عادل ونزيه وحترمه وهو ما تتمتع به مملكة البحرين



عباس الماضي